المركز الجامعي مغنية

معهد العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مقياس: البيئة والتنمية المستدامة **من اعداد: د.نهاري سلمى**

المحاضرة الثالث عشر: الأمن البيئي والتنمية المستدامة

مفهوم الأمن البيئي:

تعددت التعريفات المقدَّمة لمفهوم الأمن البيئي، وذلك تبعاً لاختلاف المنطلقات والمقاربات المستخدمة في دراسته. فقد عُرِّف الأمن البيئي على أنه «صيانة البيئة الفيزيائية (المحيط الطبيعي) بما يضمن تلبية الاحتياجات المجتمعية، دون المساس بالمخزون الطبيعي»؛ وهو تعريف يركز على حماية المنظومة البيئية والحفاظ على استدامة مواردها الطبيعية.

كما يُنظر إلى الأمن البيئي بوصفه مفهوماً مرتبطاً بـ«الأمان العام للأفراد من الأخطار الناجمة عن عمليات طبيعية، أو عن ممارسات بشرية ناتجة عن الإهمال أو الحوادث أو سوء الإدارة». ويُلاحظ أن هذا التعريف يركّز على حماية الإنسان من التهديدات البيئية، في حين يُغفل البعد المتعلق بحماية البيئة ذاتها بوصفها قيمة مستقلة.

ويعرّف قاموس الحوكمة البيئية الراشدة العالمي الأمن البيئي بأنه «قضية معقّدة تتضمن جهوداً مجتمعية تهدف إلى حماية وصون إنتاجية النظم الإيكولوجية، بما يضمن مستقبلاً آمناً لهذه المجتمعات، ويحافظ على استقرارها من حيث السلع والخدمات التي توفرها البيئة».

كذلك يُعرَّف الأمن البيئي باعتباره «حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناتج عن المخاطر، والملوثات، والجرائم المتعمدة المرتكبة بحق الموارد الطبيعية وبما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن البيئي». وهذا التعريف يركّز بوضوح على البعد الوقائي والاستباقي لضمان سلامة البيئة الطبيعية وصون مواردها.

وقد أولت المنظمات الدولية اهتماماً متزايداً بتحديد مفهوم دقيق للأمن البيئي، ومن أبرز ما خلصت إليه أنه يتعلق بـ«الأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن العمليات الطبيعية أو عن الأنشطة البشرية التي قد تنتج عن الإهمال أو سوء الإدارة».

وبناءً على ما سبق، يمكن اعتماد تعريف إجرائي للأمن البيئي بوصفه: مجمل السياسات والآليات الهادفة إلى حماية المحيط الطبيعي وضمان استدامة موارده بما يلبي احتياجات الإنسان في الحاضر دون الإضرار بالبيئة أو المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

علاقة الأمن البيئي بالتنمية المستدامة

يُعدّ الترابط بين البيئة والتنمية ترابطاً وثيقاً على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فمنذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، ظهرت شعارات مثل: "تنمية بلا تدمير" و"تنمية إيكولوجية"، والتي عبّرت عن ضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات مشاريع التنمية واعتبارات حماية البيئة.[1]

إن حماية البيئة وتنميتها أصبحت ركناً أساسياً في أي مسار تنموي؛ إذ إن غياب التنمية الكفيلة بالحفاظ على الموارد يؤدي إلى تدهور البيئة، وهذا الارتباط العضوي بين البيئة والتنمية هو ما دفع لجنة برونتلاند إلى صياغة مفهوم التنمية المستدامة، الذي يقوم على تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

وفي هذا السياق، عمل اتحاد الحياة البرية القومي الأمريكي – بالتعاون مع مؤسسات صناعية واقتصادية – على إصدار تقرير يربط بين البيئة والتنمية المستدامة من منظور الأمن، حيث ميَّز بين ثلاثة أنواع مترابطة من الأمن البيئي، ترتبط جميعها بالتنمية المستدامة:

1. **الأمن المتصل بالموارد**: ويشير إلى الثقة بوفرة الغذاء والطاقة والمواد الخام وغيرها من مدخلات الحياة الإنسانية، بالكمية والكلفة المناسبتين.

2. **الأمن البيئي:** ويعني القدرة على ضمان استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية، بما يحفظ التوازن الإيكولوجي.

3. **الأمن الاجتماعي والاقتصادي:** ويتمثل في توافر الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمكّن الأفراد من النمو والتطور، من خلال الحد من البطالة، وتقليص التفاوتات الاجتماعية، ومواجهة الجريمة والتهديدات الصحية، بما يضمن تحقيق الأمن البيئي والأمن المتصل بالموارد.

ولم تعد العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية محلّ شكّ في الوقت الراهن، إذ إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة تعتمد، من جهة، على قدرات الإنسان ومعارفه العلمية، ومن جهة أخرى، على الاستخدام السليم للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة. فلا يمكن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تلبي احتياجات الإنسان المتنامية بمعزل عن فهم ومراعاة الظروف البيئية المحيطة، التي تشكل الأساس المادي للأنشطة البشرية وتؤثر بشكل مباشر في مستوى التقدم والرفاه.

يمثّل البعدُ البيئيّ أحد المكوّنات الأساسية في التنمية المستدامة، إذ يؤدّي دورًا مهمًّا في حماية النظم الطبيعية وتجديد الموارد بما يضمن استمرار الحياة على الكوكب. ويتطلّب تحقيق هذا الهدف تفعيل سياسات بيئية متكاملة تسهم في الحدّ من التدهور البيئي، والمحافظة على التوازن الإيكولوجي، وتنمية الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. وتقوم السياسات البيئية الحديثة على مجموعة من المبادئ أبرزها: الحدّ من التلوّث، حماية الأنظمة الحيوية، ترشيد استغلال الموارد المتجدّدة وغير المتجدّدة، وتعزيز الوعي البيئي داخل المجتمع.

كما تركّز هذه السياسات على معالجة المشكلات البيئية الدولية في إطار من التعاون بين الدول، خاصة في ظلّ ما يشهده العالم من تحدّيات مستجدة كالتغيّر المناخي، التصحّر، تراجع التنوع الحيوي، وتدهور الأراضي. ويُعدّ استثمار الموارد الطبيعية بشكل عقلاني من ركائز التنمية المستدامة، إذ يساهم في حماية الأراضي الزراعية، المياه، الغابات، الثروات البحرية، والمناطق الرطبة. كما يُعدّ الحفاظ على هذه الموارد أساسًا لضمان حقوق الأجيال المقبلة في بيئة سليمة وفي خدمات النظم البيئية التي توفر الأمن الغذائي والمائي وتحمي الحياة البشرية.

إنّ الدور البيئي في التنمية يتطلّب رؤية استراتيجية واضحة تدمج الاعتبارات الإيكولوجية ضمن التخطيط التنموي، وتؤكّد أهمية استخدام الموارد بطريقة تضمن استدامتها. ومن بين هذه الرؤى إنشاء سياسات تحمي الموارد المحدودة

وتمنع الاستغلال المفرط لها، إضافة إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في حماية بيئتها وإدارة مواردها. وتستند الإدارة البيئية الحديثة إلى مفهوم *النظم الاجتماعية–البيئية* (SELs)، وهي مقاربة تركّز على الترابط بين الإنسان وبيئته، وتعتبر أن حماية البيئة ليست خيارًا منفصلًا، بل هي جزء لا يتجزّأ من رفاه المجتمع واستقراره، ومن استدامة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

ويزداد الاهتمام بالأمن البيئي في ظل التهديدات الحديثة التي تواجه البيئة على المستوى العالمي. فقد أصبحت الضغوط الإيكولوجية مسألة حساسة تُهدّد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، بسبب تراجع خدمات الأنظمة البيئية وتدهور عناصر البيئة الطبيعية. وتمثّل حماية البيئة ركيزة أساسية للأمن الإنساني والتنمية المستدامة، إذ ترتبط بالحاجات المادية والبيولوجية للحياة مثل الغذاء والماء والهواء، كما ترتبط بالقيم الاجتماعية والثقافية.

إنّ الأمن البيئي ضرورة لبقاء الأوطان ورفاه الشعوب لما يوفره من خدمات طبيعية واقتصادية وثقافية. وقد أصبحت المخاوف البيئية جزءًا من اهتمامات المجتمعات كافة، إذ لا يمكن تحقيق الرفاه الوطني دون توفير مستوى مقبول من الأمن البيئي والخدمات البيئية الأساسية. كما تساهم السياسات البيئية الرشيدة في تعزيز سيادة المجتمعات على مواردها الطبيعية وتمكينها من إدارتها وفق أولويات تراعي المصالح البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية إعادة تأهيل النظم البيئية المتدهورة بوصفها خطوة ضرورية في مواجهة التدهور البيئي. فقد أصبحت عمليات الإصلاح البيئي أولوية عالمية، خاصة في المناطق التي تعرضت للتصحّر، وتدهور الغطاء النباتي، وتلوّث المياه، وانجراف التربة. وتعتمد هذه العمليات على دمج المعرفة العلمية بالخبرات المحلية لضمان استدامة حلول الإصلاح البيئي ورفع قدرة المجتمعات على التكيّف.

التداخل بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة:

يتطلب تحقيق الأمن البيئي دمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إطار واحد، يقوم على مشاركة المجتمعات المحلية ودورها في حماية بيئتها. ويعتمد

الأمن البيئي على قدرة الإنسان على الحفاظ على البيئة التي يعيش فيها وضمان استمرار العمليات الطبيعية دون الإضرار بالمصالح الحيوية. ويُعد الأمن البيئي أساسًا للتنمية المستدامة، وهو ما يجعل السياسات البيئية عنصرًا محوريًا في مواجهة تهديدات الفقر البيئي والتلوث والاستغلال المفرط للموارد.

وتؤكّد الأدبيات البيئية الحديثة أنّ الأمن البيئي يعني حماية الموارد الأساسية، وصيانة المقومات الطبيعية، والتحكم في المخاطر البيئية بهدف تحقيق الاستدامة. ويتطلب ذلك اعتماد آليات للرصد والتحليل والتقييم المستمر، من أجل اتخاذ قرارات قائمة على بيانات دقيقة وموثوقة. كما تلعب النظم البيئية دورًا مهمًا في الأمن الاقتصادي والاجتماعي، إذ تزوّد الإنسان بالخدمات الأساسية مثل الماء والغذاء والمواد الأولية، إضافة إلى دورها في الحفاظ على التوازن المناخي والتنوع البيولوجي.

فهم النظم البيئية — من منظور جغرافي ومورفولوجي وهيدرولوجي وكيميائي — يعدّ ضرورة للحدّ من تدهور البيئات الطبيعية وتعزيز قدرة المجتمعات على حماية مواردها. إذ تتكوّن كل منظومة بيئية من عناصر حيوية وغير حيوية مترابطة، وأيّ خلل يصيب أحدها ينعكس سلبًا على بقية العناصر، مما يُبرز أهمية الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار، يعتبر الأمن البيئي جزءًا لا يتجزّأ من الأمن الوطني، ويمثل أساسًا لاستقرار المجتمعات.

كما أنّ ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد في إدارة الموارد البيئية يعدّ من أهم الضمانات لتحقيق الاستدامة وحماية الأجيال القادمة. وتُعدّ المشاركة المجتمعية والحوكمة البيئية أدوات فعّالة لتعزيز التوازن بين البيئة والتنمية، بما يضمن المحافظة على النظم الطبيعية وتحقيق رفاه الإنسان.

الخاتمة:

يتّضح من خلال تحليل البعد البيئي وتداخله مع قضايا الأمن الإيكولوجي أنّ البيئة لم تعد مجالًا منفصلًا عن التنمية، بل أصبحت عنصرًا جوهريًا في استقرار المجتمعات وقدرتها على مواجهة التحديات الحديثة. فالتدهور البيئي، وتراجع الموارد الطبيعية، واختلال التوازنات الإيكولوجية، ليست مجرد ظواهر طبيعية،

بل هي تهديدات مباشرة تمسّ الأمن الغذائي والمائي والصحّي والاجتماعي، وتمتدّ آثارها لتطال الاستقرار الاقتصادي والسياسي للأمم.

ويكشف التكامل بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة أنّ تحقيق التنمية لا يمكن أن يتم بمعزل عن حماية البيئة وصيانة النظم البيئية الحيوية. كما أنّ دمج المعرفة العلمية بالخبرات المحلية، وتبني سياسات رشيدة لإدارة الموارد، يعزّز قدرة المجتمع على التكيف مع المخاطر، ويُسهم في بناء منظومات بيئية واجتماعية أكثر صمودًا واستدامة.

إنّ الاهتمام بالأمن البيئي اليوم هو استثمار في المستقبل، وضمان لحق الأجيال القادمة في بيئة سليمة وحياة كريمة. وعليه، فإنّ تعزيز الحوكمة البيئية، وتوسيع مشاركة المجتمع، واعتماد التخطيط طويل المدى القائم على مبادئ الاستدامة، تمثل جميعها الطريق الأمثل نحو مواجهة التهديدات الحديثة، وتحويل التحديات البيئية إلى فرص تنموية تعود بالنفع على الإنسان والطبيعة معًا.

وهكذا يتبيّن أن حماية البيئة ليست خيارًا، بل ضرورة وجودية لضمان استقرار الأوطان ورفاه الشعوب، وترسيخ أسس التنمية المستدامة التي توازن بين الحاضر والمستقبل.